

المقدمة

تشتمل على الآتي :-
أولاً : الإطار المنهجي
ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الإطار المنهجي

تمهيد :

تعتبر قرارات التسعير من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة حيث يتطلب منها تحديد الأسعار التي تحقق أهدافها ، ولذلك فإن الهدف الأساسي لأي منظمة هو تحقيق الأهداف والتي لا تتحقق إلا إذا إستطاعت المنظمة تحديد سعر يغطي تكاليفها . الأمر الذي يحتم عليها تحديد تكلفتها بدقة حتى تستطيع تغطية هذه التكاليف وتحقيق هامش مناسب من الأرباح وتأخذ في الاعتبار ظروف المنافسة السائدة في السوق ، وبالتالي فإن قرار التسعير يعتبر من أصعب القرارات التي تواجهها المنظمة لأنه يتعلق بعوامل خارجية كثيرة تؤثر بشكل أو بآخر على مكونات التكاليف ذلك لأن التكلفة هي إحدى المداخل الأساسية في التسعير وأن أي مؤثر يزيد من هذه التكاليف سوف يؤثر سلباً على ربحية المنشأة وبالتالي يؤثر على إستمراريتها وتطورها .

نتيجة للثورة الصناعية الكبرى إتسعت المشروعات وتعقدت العمليات الصناعية ، وفي ظل الإنفتاح العالمي وتطور التجارة الدولية إشتدت حدة المنافسة محلياً وعالمياً ، فظهرت الحاجة الماسة لمحاسبة التكاليف لخلق نظام يمد الإدارة بمعلومات تساعد في إتخاذ قرارات التسعير وبالتالي إنتاج سلع بمواصفات عالية وبأسعار تمكن من المنافسة داخلياً وخارجياً . وهذا هو الدور الذي يلعبه نظام محاسبة التكاليف في مد الإدارة بهذه المعلومات التي تمكنها من وضع الخطط ورسم السياسات والرقابة وإتخاذ القرارات وخاصة قرارات التسعير .

إن معظم المنشآت الصناعية في السودان لا تعطى محاسبة التكاليف الإهتمام الكافي ، بل إن معظمها ليس لديه نظام لمحاسبة التكاليف لمساعدتها في إتخاذ القرارات الإدارية لا سيما القرارات التسعيرية .

إن إتخاذ قرار التسعير السليم يستلزم تجميع البيانات والمعلومات اللازمة والتي تكون متعلقة بالسوق والتكلفة ومواصفات المنتج ، وهذا يحتاج إلى دراسة سواء كانت على صعيد التكاليف أو السوق وحتى يتم الوصول إلى سعر مناسب يغطي التكلفة ويمكن المنشأة من المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية ، لذا لابد من دراسة التكاليف وتحليلها وتحديد إتجاهاتها عند التعرض لمشكلة التسعير .

إن قرار التسعير له علاقة وثيقة بمحاسبة التكاليف حيث أن المنشآت في بعض الدول المتقدمة تقوم بتحديد أسعار منتجاتها بما يكفي لتحقيق أرباح بعد تغطية التكاليف التي تتحملها في الإنتاج ولذلك فإن قرار التسعير يتطلب دراسة دقيقة للعوامل المؤثرة على الأرباح ومن أهمها التكلفة والسعر

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم إعتداد مديري المنشآت الصناعية في معظم المنشآت الصناعية السودانية على نظام محاسبة التكاليف عند إتخاذ القرارات الخاصة بالتسعير . وعدم الإعتداد على نظام محاسبة التكاليف يترتب عليه ضعف القرارات الإدارية وخاصة قرارات التسعير ، وهي من أهم القرارات التي تتخذ في المنشآت الصناعية لما لها من تأثير على ربحية المنشأة وربما إستمرارها ، ولدراسة هذه المشكلة قام البحث على دراستها في الشركة العربية السودانية للحبوب الزيتية .

هنا يمكن طرح سؤال حول ماهو الدور الذى يمكن أن يساهم به نظام محاسبة التكاليف فى زيادة فاعلية القرارات التسعيرية للمنشآت الصناعية فى السودان ؟ .

أهداف البحث

يهدف البحث إلى :

- 1- التعريف بالدور الكبير الذى يلعبه نظام محاسبة التكاليف فى مساعدة الإدارة فى إتخاذ القرارات التسعيرية .
- 2 - توضيح بعض المفاهيم والمداخل العلمية لمحاسبة التكاليف .
- 3 - التركيز على خدمة الأغراض المختلفة لنظام محاسبة التكاليف .
- 4 - تحديد تكلفة الوحدة المنتجة والتي يتم على ضوئها تحديد السعر المناسب الذى يحقق أهداف المنشأة .
- 5 - إبراز أهمية المعلومات التكاليفية ونظام محاسبة التكاليف فى تحقيق أهداف المنشأة .

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث فى عكس الدور الذى يلعبه نظام محاسبة التكاليف فى مد الإدارة بالبيانات والمعلومات التكلفة والتي تساعد فى إتخاذ القرارات الرشيدة وخاصة قرارات التسعير ، وكيفية تصميم نظام محاسبة التكاليف من خلال دراسة المقومات والمبادئ العلمية والخصائص التى يتصف بها نظام محاسبة التكاليف .

فرضيات البحث

- يقوم البحث على إختبار الفرضيات التالية :-
- 1- عدم الإعتماد على نظام محاسبة التكاليف لا يساعد على التحديد السليم لتكاليف الإنتاج وبالتالي يؤدي إلى إضعاف القرارات التسعيرية .
 - 2- نظام محاسبة التكاليف يوفر معلومات تساعد على تحسين فاعلية القرارات التسعيرية فى المنشآت الصناعية السودانية .
 - 3- الإعتماد على نظام محاسبة التكاليف فى قرارات التسعير يعمل على إحكام الرقابة على تكلفة الإنتاج .

منهجية البحث

- يستخدم الباحث المناهج التالية :-
- المنهج الإستنباطى لتحديد طبيعة المشكلة وتحديد المحاور الأساسية المرتبطة بالبحث .
 - المنهج الإستقرائى لإختبار صحة فروض البحث .
 - المنهج التاريخى للدراسات السابقة التى لها علاقة بموضوع البحث .
 - المنهج الوصفى التحليلى القائم على دراسة الحالة لبيان دور نظام محاسبة التكاليف فى زيادة فاعلية قرارات التسعير فى الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية المحدودة .

مصادر البحث

- يعتمد الباحث على المصادر التالية لجمع البيانات :
- مصادر أولية : إستخدام المقابلات الشخصية والإستبيان .
 - مصادر ثانوية : بالرجوع إلى كتب محاسبة التكاليف والدوريات والدراسات السابقة وشبكة الاتصال المتبادل (الانترنت) .

حدود البحث

- الحدود المكانية : الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية المحدودة .
- الحدود الزمانية : العام 2010 م .

هيكل البحث

يتكون البحث من :

- **المقدمة :** والتي تتكون من :
أولاً : الإطار المنهجي ويشمل مشكلة البحث وهدف البحث وأهمية البحث وفرضيات البحث ومنهج البحث والحدود الزمانية والمكانية للبحث .
وثانياً : من الدراسات السابقة .
- **الفصل الأول :** نظام محاسبة التكاليف والذي يتكون من مبحثين :-
المبحث الأول : مفهوم ونشأة وتطور ومقومات نظام محاسبة التكاليف
المبحث الثانى : عناصر وتبويب وسلوك عناصر التكاليف .
- **الفصل الثانى :** التكاليف فى مجال التسعير ويتكون من مبحثين :-
المبحث الأول : قرارات التسعير وسياسات التسعير .
المبحث الثانى : استخدام التكاليف فى تخطيط الأسعار .

- **الفصل الثالث :** الدراسة الميدانية والذي يتكون من مبحثين :
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية المحدودة .
المبحث الثانى : تحليل البيانات وإختبار الفرضيات .

- **الخاتمة :** التى تتكون من :-
النتائج .
التوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة

سيتناول الباحث فيما يلي الدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث مع توضيح بماذا تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بعد عرض كل دراسة فيما يلي :-

دراسة علوية هاشم إبراهيم الصافى 2005 م⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة فى كيفية تفعيل إستخدام معلومات التكاليف فى ترشيد وتطوير أداء الهيئة .

هدفت الدراسة إلى تقويم دور بيانات التكاليف المستخدمة فى تفعيل التخطيط والرقابة وإتخاذ القرار بهيئة الموانئ البحرية ومدى مواكبتها التطورات الأخرى الهامة فى الهيئة .

لإختبار الفروض تم إستخدام المناهج التالية :

المنهج الإستنباطى لتحديد محاور البحث ووضع الفروض ، المنهج الإستقرائى لإختبار الفروض ، المنهج التاريخى لتتبع الدراسات السابقة التى لها علاقة بموضوع الدراسة ، المنهج الوصفى بإستخدام أسلوب دراسة الحالة .

تمثلت فرضيات الدراسة فيما يلى :

1- نظام التكاليف فى هيئة الموانئ البحرية غير مواكب للتطورات الإقتصادية والتقنية .

2- نظام التكاليف فى الهيئة غير فعال وغير مؤثر فى توفير المعلومات بالصورة التى تدعم التخطيط والرقابة واتخاذ القرار .

3- نظام التكاليف فى الهيئة يفتقد الدقة والتكامل والتناسق والشمولية التى تحقق أهدافه .

تم إثبات جميع فرضيات الدراسة . وقد كانت نتائج التقويم كالتى :

1- لا يتم تقسيم الهيئة إلى مراكز تكلفة تساعد فى الوصول إلى تكلفة الخدمات المقدمة بدقة .

2- عدم تكامل نظام التكاليف بالهيئة أدى إلى ضعف فعالية هذا النظام وفقدان دوره التنسيقى فى توزيع الموارد المتاحة .

3- وجود إنحرافات ملحوظة سلباً وإيجاباً كان دليلاً على عدم فعالية النظام .

4- نتيجة مقارنة الأسعار بالتكلفة الفعلية دلت على أن الرسوم المفروضة على الخدمات عالية جداً مما يؤثر سلباً على الموقف التنافسى للهيئة .

5- لا يوجد نظام تكاليف معيارية يساعد فى توفير بيانات تدعم التخطيط والرقابة وإخاذ القرار بما يحقق المواكبة المنشودة .

(1) علوية هاشم إبراهيم الصافى ، دور محاسبة التكاليف فى التخطيط والرقابة واتخاذ القرار (هيئة الموانئ البحرية) ، رسالة ماجستير فى المحاسبة غير منشورة ، ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005 م

داساس للموازنة التخطيطية .

2- الإهتمام بتقسيم التكلفة إلى تشغيلية ورأسمالية وتقسيم التكلفة الإيرادية إلى ثابتة ومتغيرة وفقاً لأسس محددة .

3- إنشاء نظام متكامل للتكلفة المعيارية يقود إلى تسعير عادل للخدمات التى تقدمها الهيئة .

تميز هذا البحث عن الدراسة أعلاه من حيث تناوله لأهداف نظام محاسبة التكاليف عامةً فيما تناولت الدراسة أعلاه تقويم الأداء والذى يعتبر أحد أهداف نظام محاسبة التكاليف .

دراسة محمد إبراهيم محمد درار 2005 م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة فى أن معظم المنشآت الصناعية فى قطاع البلاستيك تفتقر إلى نظام للتكاليف يمدّها بالمعلومات الكافية عن العملية الإنتاجية ، مما يؤدى إلى عدم ترشيد القرارات .

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية وجود نظام تكاليف سليم داخل المنشأة مما يحقق أغراضها وينمى مقدراتها ويساعدها على مواجهة المنافسة الخارجية وذلك بتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن .

إتبعت الدراسة المنهج الإستنباطى لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات والمنهج الإستقرائى لاختبار الفرضيات كما إتبع المنهج التاريخى وذلك بتتبع الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة كما استخدم المنهج الوصفى وذلك باستخدام أسلوب دراسة الحالة لمعرفة الأسس والقواعد التى تستخدمها شركة الخرطوم للبتروكيماويات لتحديد تكاليف إنتاجها . وقد تمثلت فرضيات الدراسة فى الآتى :

1- نظام المحاسبة المالية يقدم معلومات للإستخدام الخارجى ولا يفى بمتطلبات الإستخدام الداخلى من تقديم معلومات تفصيلية .

2- تطبيق نظام تكاليف سليم يقوم بقياس التكاليف الإنتاجية بصورة دقيقة يحمى المنشأة من إصدار قرارات خاطئة إستناداً على المعلومات المقدمة لمتخذى القرارات .

3- النموذج المقترح يمكن من القياس الأفضل للتكاليف فى شركة الخرطوم للبتروكيماويات .

إتبعت الدراسة الإسلوب الإحصائى من تحليل بيانات الدراسة الميدانية وذلك دعماً للنتائج المستقاة من دراسة الحالة ، ومنها تحقق الدارس من الفرضيات وذلك من واقع الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية مدعومة بالدراسة الميدانية .

(1) محمد إبراهيم محمد درار ، نموذج نظام تكاليف مقترح لتحديد وقياس تكاليف الإنتاج فى قطاع البلاستيك (الخرطوم للبتروكيماويات) ، بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى التكاليف والمحاسبة الادارية غير منشور ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005 م

- 1- ضرورة وجود قسم للتكاليف داخل المنشأة يساعدها فى تحقيق أهدافها .
 - 2- وجود نظام تكاليف متكامل يوفر معلومات تساعد الإدارة على إتخاذ قرارات إدارية رشيدة .
 - 3- نظام التكاليف الجيد يساعد فى تقويم الأداء بصورة جيدة .
 - 4- نظام التكاليف الفعّال يعمل كأداة رقابية على عناصر التكاليف .
 - 5- ضرورة توفير الصلاحيات والدعم الكامل لقسم التكاليف تمكنه من أداء وظائفه بصورة مثلى .
- ومن أهم التوصيات ما يلي :

- 1- على المنشآت وبالأخص الصناعية منها الإهتمام بضرورة توفير نظام تكاليف متكامل .
 - 2- الإقتناع بأهمية المعلومات الموفرة من قبل نظام التكاليف السليم كعنصر أساسى فى كل من وظيفة التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات .
 - 3- ضرورة الربط والتنسيق بين قسم التكاليف والأقسام الأخرى خاصة قسم الإنتاج والعمليات .
- تميّز البحث عن الدراسة السابقة فى أن الدراسة ركزت فى القياس الأفضل للتكاليف وخصوصاً التكاليف الإنتاجية بينما شمل البحث ذلك بالإضافة إلى قرارات التسعير بالمنشآت الصناعية السودانية

دراسة عبدالرحمن الهادى خوجلى أحمد 2005 م⁽¹⁾

إن هدف الدراسة هو تقويم تطبيق نظام محاسبة التكاليف وتقديم مقترحات لإيجاد أنسب الطرق إلى تخفيض التكلفة وذلك من خلال الرقابة على التكاليف وإعداد نظام تخطيط فعال فى تحديد نقطة إعادة الشراء ، والتحقق من الدورة المستندية لصرف المواد ، والتدقيق فى الفروقات الطبيعية وغير الطبيعية ومن ثم تحقيق أهداف المنشأة .

إعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائى بإسلوبه الإستقرائى المعتمد على المصادر الميدانية من خلال عمل إستمارة إستبيان لعينة الدراسة والمنهج الإستنباطى من خلال الإطلاع على الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية التى لها صلة بالدراسة .

تمت صياغة الفرضيات حول إقتراح وجود نظام متكامل لمحاسبة التكاليف يساعد على الإستغلال الموارد المتاحة وتجنب فقدانها ، إنشاء نظام لمحاسبة التكاليف يوفر معلومات للإدارة لاتخاذ القرارات ، إقتراح إنشاء قسم لمحاسبة التكاليف يتبع للمدير العام إدارياً لتقديم معلومات التكاليف لتساعد فى اتخاذ القرارات .

توصلت الدراسة إلى ضرورة وجود نظام تكاليف بالمنشآت الصناعية والذى بواسطته يمكن إستغلال الموارد المتاحة الإستغلال الأفضل وتقديم معلومات دقيقة لاتخاذ القرارات الرشيدة ووضع السياسات التسعيرية ، وتوفير معلومات تساعد الإدارة فى التخطيط الإستراتيجى .

⁽¹⁾ أمضت الدراسة بضمانة أن يكون هناك قسم التكاليف بالمنشآت الصناعية .
عبد الرحمن الهادى خوجلى أحمد ، قياس فاعلية نظام محاسبة التكاليف بالشركات الصناعية ، بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى التكاليف والمحاسبة الادارية غير منشور ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005 م .

إهتمت الدراسة أعلاه بطرق الرقابة على التكاليف وتقويم تطبيق نظام محاسبة التكاليف ، وتميز البحث عنها فى عرضه لكيفية تصميم نظام لمحاسبة التكاليف .

دراسة أنور محمد الأمين بابكر 2006 م⁽¹⁾

تناولت الدراسة أثر تحديد وقياس التكاليف المشتركة على أسعار المنتجات وذلك بالتطبيق على المؤسسة السودانية للنفط ، وقد تمثلت مشكلة الدراسة فى كيفية توزيع التكاليف المشتركة للمنتجات بطريقة تمكن من معرفة تكاليف كل منتج وكيفية تسعير المنتجات وفقاً لتكاليفها .

إتبع الباحث المنهج الإستنباطى لتحديد محاور البحث ووضع الفروضيات ، والمنهج الإستقرائى لاختبار الفروض ، والمنهج التاريخى لتتبع الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، والمنهج الوصفى بإستخدام أسلوب دراسة الحالة .

وفى سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الدارس باختبار الفروض التالية :
1- قرارات تسعير المنتجات النفطية لاتعتمد على مبدأ تكاليف هذه المنتجات

2- الإيرادات المتوقعة لتجارة المشتقات النفطية لا يمكن تحديدها أو التنبؤ بها .

3- تحديد أسعار المنتجات النفطية لا يتم وفقاً للطرق المستخدمة فى التسعير .

إستخدم الدارس جداول التحليل لأسعار المنتجات وكذلك البرنامج الإحصائى SPSS لاختبار الفرضيات وقد أثبتت النتائج التى تم التوصل إليها صحة جميع الفروض .

توصلت الدراسة إلى أن التكاليف المشتركة للمنتجات يتم توزيعها على أساس نسبة الإستخلاص وأن قرارات تسعير المنتجات البترولية لاتقوم على مبدأ تكاليف هذه المنتجات ، وأن هناك إختلافاً فى وحدات القياس للخام والمنتجات ، وعدم تأثر قرارات الأسعار بالتغيرات العالمية فى سعر الخام وأن إرتفاع تكلفة النقل وفرض الضرائب ورسوم الإنتاج على المنتجات البترولية يزيد من تكلفة المنتجات

أوصت الدراسة بأن يتم إتباع طريقة لتوزيع التكلفة المشتركة تراعى الدقة فى توزيعها ، وأن تكون ذات جدوى إقتصادية وأن تخضع قرارات تسعير هذه المنتجات لتغيرات الأسعار وكذلك قوى العرض والطلب ومراعاة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ، وأن يتم توحيد وحدات القياس للخام والمنتجات عند الإستلام والتكرير والتوزيع ، وإتباع نماذج تسعير واضحة لضمان تطور هذه الصناعة ، وإنشاء جهاز متخصص لتتبع وقراءة حركة الأسعار العالمية ، وإتباع آلية مناسبة وفعّالة لتوصيل المنتجات البترولية لمناطق الإستهلاك وفق أسعار مناسبة وإنشاء مستودعات كبيرة للمنتجات

(1) أنور محمد الأمين بابكر، أثر تحديد وقياس التكاليف المشتركة على أسعار المنتجات (المؤسسة السودانية للنفط)، بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى التكاليف والمحاسبة الادارية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2006 م

للمنتجات النفطية بينما شمل البحث نظام محاسبة التكاليف وقرارات التسعير بصورة عامة .

دراسة فاطمة سراج الدين الجزولى 2006 م⁽²⁾

تمثلت مشكلة الدراسة فى عدم تفهم الإدارة العليا لدور المعلومات فى عملية اتخاذ قرارات التسعير بشركات التأمين السودانية .
وهدفت الدراسة إلى تقويم دور المعلومات إدارياً وأهميتها من منظور الفكر الإدارى المعاصر ومن واقع الدراسة التطبيقية للمعلوماتية والدور الذى تلعبه فى عملية اتخاذ قرار التسعير وكيفية الاستفادة منها لتحقيق مزايا تنافسية .

تم استخدام المنهج الوصفى التحليلى بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة .
ولتحقيق تلك الأهداف قامت الدراسة على عدة فروع أهمها أن تفهم الإدارة العليا للمعلومات تجعلها تتخذ قرارات ذات جودة عالية تساهم فى تحقيق الميزة التنافسية وتؤدى إلى نجاح المنشأة وإستمرارها .
نتائج الدراسة :

- استخدام المنشآت للمعلومات فى قرارات التسعير يوفر لها ميزة تنافسية ويجعلها أكثر قدرة على الإستجابة للتغيرات فى البيئة المحيطة بها ومواجهة المنافسة وبالتالي تحقيق أهداف النمو والتطور .
- تعد تكنولوجيا المعلومات من أهم مصادر الحصول على المعلومات بشركات التأمين بجانب وسائل المعلومات الأخرى .
- يتم إتخاذ قرارات التسعير بشركات التأمين بناءً على التكاليف ورغبات العملاء بالإضافة إلى أسعار المنافسين ، كما تتأثر أيضاً بالحالة الإقتصادية السائدة .
- تعد المنافسة من أهم العوامل المؤثرة فى قرارات التسعير بجانب عوامل أخرى .

توصيات الدراسة :

- الاستفادة من الإمكانيات المادية المتاحة بشركات التأمين فى عمل ودراسات جدوى المشروعات الإقتصادية بما يساهم فى دفع العمل الإستثمارى والتنمية الإقتصادية فى البلاد .
- تجديد الخدمات حتى تتناسب مع الأسعار لكى لا يشعر العميل بأن هناك فرق بين الخدمة وسعرها وبالتالي عدم جدوى الخدمة المقدمة .
- الإهتمام برغبات العملاء والمحافظة عليهم خاصة فى ظل المنافسة القائمة بين المنشآت .

(1) فاطمة سراج الدين الجزولى ، دور المعلومات فى اتخاذ قرارات التسعير بشركات التأمين السودانية ، بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى إدارة الأعمال غير منشور ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2006 م

دراسة محمد نور رزق محمد نور عبد الله 2007 م (1)

تتمثل مشكلة الدراسة فى أن عدم استخدام النظم المالية فى ترشيد عملية إتخاذ القرار الإدارى يجعل من الصعوبة التحكم فى الأنشطة الوظيفية للمنشآت الصناعية الأمر الذى يؤثر سلباً على مستوى تحقيق الأهداف .
لإختبار الفروض إنتهج الدارس المنهج الإستباطى والإستقرائى من خلال التعرف على مدى استخدام نظام التكاليف بصورة عامة ، والتكاليف المعيارية بصفة خاصة فى تحقيق وإحكام الرقابة على النشاط الصناعى .
من أجل تحقيق التحليل والدراسة الموضوعية لمشكلة البحث إسترشد الدارس بالفروض التالية :

- 1- يساهم نظام محاسبة التكاليف المعيارية فى تحقيق الرقابة على التكاليف فى المنشأة (س) لإنتاج البولسترين .
 - 2- يرتبط تحقيق الكفاءة فى إستخدام عوامل الإنتاج بالمنشأة (س) لإنتاج البولسترين بتطبيق نظام التكاليف المعيارية .
 - 3- النظام المعمول به فى المنشأة (س) لإنتاج البولسترين لا يحقق أهداف الإدارة فى الرقابة على الأسعار والكميات اللازمة للإنتاج .
- توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها إستخدام نظام التكاليف المعيارية فى المنشآت الصناعية يحقق رقابة فاعلة على إدارة عوامل الإنتاج لتحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة ، كما توجد صعوبة فى تحديد ساعات العمل بالنسبة للعمال الماهرة وشبه الماهرة لأن الإنتاج بالمنشأة يقومون به جميعاً .
- أوصت الدراسة بضرورة إعتماد معلومات الأداء المخطط على أسس التخطيط والتبؤ العلمى والمبيعات ، وإعداد المعايير من جميع المستويات الإدارية والفنية والهندسية للوصول إلى معايير مثالية . كما أوصى الباحث بضرورة مراعاة كل الظروف المحيطة بالمنشأة إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً عند وضع المعايير للوصول إلى الرقابة الفاعلة نتيجة لتطبيق هذه المعايير ، وكذلك ضرورة فتح الباب أمام البحث العلمى لبناء وتطوير نظام التكاليف فى المنشآت الصناعية ، من خلال مجموعة من البحوث والدراسات المستقبلية .
- تركزت الدراسة أعلاه حول إستخدام النظم المالية فى ترشيد عملية اتخاذ القرار الإدارى ، وركز البحث حول دور نظام محاسبة التكاليف فى زيادة فاعلية قرارات التسعير .

(1) محمد نور رزق محمد نور عبد الله ، دور نظام التكاليف المعيارية فى الرقابة على القطاع الصناعى (مصنع (س) لإنتاج البولسترين) ، بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى المحاسبة والتمويل غير منشور ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007 م

تعتمد لديها نظاما تكاليفيا مستقلا عن نظام المحاسبة المالية ، مما يترتب عليه ضعف فى القرارات الإدارية الرشيدة وكذلك ضعف فى الرقابة على عناصر التكاليف المختلفة .

هدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية إعتماد نظام للتكاليف منفصل عن نظام المحاسبة المالية بالمنشآت الصناعية فى تقديم معلومات تحليلية تفيد الإدارة فى عملية اتخاذ القرارات الرشيدة ، والتعرف على المزايا التى تنالها المنشأة من تقسيمها إلى مراكز تكلفة مختلفة . كذلك هدفت الدراسة لبيان أهمية الفصل بين التكاليف التشغيلية والمصروفات الإدارية والبيعية فى عملية تسعير المنتجات التامة والتأثير على نتائج الأعمال .

إتبع الباحث المنهج الإستنباطى لتحديد محاور البحث ووضع الفروضيات ، والمنهج الإستقرائى لاختبار الفروض ، والمنهج التاريخى لتتبع الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع ، والمنهج الوصفى بإستخدام أسلوب دراسة الحالة .

قامت الدراسة على الفرضيات التالية :

1- إعتماد نظام لمحاسبة التكاليف منفصلاً عن المحاسبة المالية بالمنشآت الصناعية يمد الإدارة بمعلومات تكاليفية تفصيلية ودقيقة تساعد الإدارة فى إتخاذ القرارات الرشيدة .

2- تقسيم المنشأة إلى مراكز تكلفة يفيد فى التعرف على التكاليف فى كل مركز تكلفة ومدى مساهمة هذا المركز فى تكلفة التشغيل الإجمالية .

3- وجود نظام للتكاليف يفيد الإدارة في الفصل بين التكاليف التشغيلية والمصروفات الإدارية والبيعية وتحديد أثر كل منهما على نتائج الأعمال .
لإثبات تلك الفروض قام الدارس بجمع معلومات أولية عن طريق الاستبيان الذى تم توزيعه على مجتمع الدراسة ، ومن ثم تم تحليل ما ورد فى الاستبيان إحصائياً ، وقد أثبتت النتائج التى تم التوصل إليها صحة جميع الفروض .
خلصت الدراسة إلى أن المعلومات التكاليفية التى يقدمها نظام محاسبة التكاليف الجيد تفيد الإدارة فى اتخاذ القرارات الرشيدة ، وكذلك أن تقسيم المنشأة إلى مراكز تكلفة يؤدي إلى رقابة فاعلة على عناصر التكاليف .
أوصت الدراسة بضرورة اعتماد قسم للتكاليف فى ظل نظام تكاليفى فعال ، وضرورة أن تتوافر لهذا النظام كل الصلاحيات والإمكانات التى تعينه على أداء دوره الرقابى والتخطيطى بكفاءة.

(1) موسى العاقب حسن محمد ، دور التكاليف فى اتخاذ القرارات بالمنشآت الصناعية ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2007 م

المحاسبة المالية ، بينما ركز البحث حول دور نظام محاسبة التكاليف فى زيادة فاعلية قرارات التسعير بالمنشآت الصناعية السودانية .

دراسة فضل الله يوسف محمد زين ملاح 2009 م⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة فى أن استخدام الأساليب التقليدية فى قياس التكلفة بشركة كولدير الهندسية فى ظل تعدد المنتجات أثر فى عملية وضع أسعار مناسبة لكل منتج وبالتالي أدى إلى الإستمرار فى إنتاج منتجات خاسرة لأن هذه الأساليب لم توفر معلومات دقيقة تمكن من تحديد الميزج الأمثل والأكثر ربحية .

هدفت دراسته إلى دراسة أثر تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط بشركة كولدير الهندسية لتوفير معلومات تساعد إدارة الشركة فى ترشيد قرارات التسعير بصورة تمكنها من مواجهة المنافسة وتحديد ميزج المنتجات الأكثر فاعلية والأكثر أرباحاً فى ظل تعدد المنتجات .
لإختبار الفروض استخدم الدارس المناهج التالية :

المنهج الإستنباطى لتحديد محاور البحث ووضع الفروض ، المنهج الإستقرائى لإختبار صحة الفروض ، المنهج التاريخى لتتبع الدراسات السابقة التى لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الوصفى باستخدام أسلوب دراسة الحالة لمعرفة إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بشركة كولدير الهندسية.

لحل هذه المشكلة قام الباحث بوضع الفرضيات التالية :

1- إعداد تقارير التكاليف فى ظل الأساليب التقليدية لقياس التكلفة لا يؤدي إلى توفير معلومات ملائمة تمكن من تحديد السعر بصورة عادلة بشركة كولدير الهندسية .

2- إعداد تقارير التكاليف فى ظل أسلوب التكلفة على أساس النشاط يؤدي إلى توفير معلومات دقيقة عن التكلفة تساعد الإدارة فى ترشيد قرارات التسعير بشركة كولدير الهندسية .

3- تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط بشركة كولدير الهندسية يؤثر على تشكيلة المنتجات التى تزيد من حجم المبيعات وتعظيم الأرباح فى ظل تعدد المنتجات .

- تم إثبات جميع الفروض .
توصل الدارس إلى مجموعة من النتائج أهمها :
2- إستخدام الأساليب التقليدية لقياس التكلفة أدى إلى إتخاذ قرارات تسعيرية غير سليمة قادت شركة كولدير الهندسية إلى فقدان القدرة على مواجهة المنافسة .
3- تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بشركة كولدير الهندسية يؤدي إلى إمكانية وضع أسعار

(1) فضل الله يوسف محمد زين ملاح ، أسلوب التكلفة على أساس النشاط ودوره في تسعير المنتجات في المنشآت الصناعية (دراسة حالة شركة كولدير الهندسية) ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2009 م

- ختمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها :
1- تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط بشركة كولدير الهندسية لإعتمادها على الآلية في الإنتاج بحيث قلَّ فيها إستخدام العمل المباشر .
2- تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط بشركة كولدير الهندسية بسبب زيادة حجم المبيعات مع إنخفاض الأرباح .
3- تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط بشركة كولدير الهندسية بسبب منتجاتها المتنوعة ومختلفة الأحجام وذات العمليات الإنتاجية المعقدة .

هدف البحث إلى التعريف بالدور الذي يلعبه نظام محاسبة التكاليف في مساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات التسعير ، بينما هدفت الدراسة أعلاه إلى دراسة أثر تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط (ABC) والذي هو أحد أساليب نظام محاسبة التكاليف في ترشيد قرارات التسعير .
تميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بالنظر للموضوع من زاويتين ، الأولى هي كيفية تصميم نظام محاسبة التكاليف والذي يمثل نظاماً فرعياً من نظم المحاسبة العامة من خلال دراسة المقومات والمبادئ العلمية والخصائص التي يتصف بها نظام محاسبة التكاليف ، أما الثانية فهي طرق وأساليب إستخدام معلومات نظام محاسبة التكاليف في القرارات الخاصة بالتسعير في المنشآت الصناعية مع التعرض لأسعار التحويل داخل المنشأة الواحدة .

